الفصل الثامن

تعليم الغلابـــــــــة !

مقدمـــــــــة :

قضيتان ليست بينهما علاقة واضحة ، ولسنا نزعم أننا سوف نظهر عكـــس ذلك ، بمعنى أن نكشف عن علاقة لم يلحظها أحد ، ولكننا نقصد أمرا بعينه جمع بينهما ألا وهو أنهما من قضايا أهل الظلام أو " المظاليم " حسب تعبير نقاد الكرة ..قضيتهما ليست مما يخطف أبصار الصحافة والرأى العام .. وإنما العكس من ذلك ، فهما لا يحظيان بأى قدر من الاهتمام مما يمكن أن يتكافأ مـــع خطورتهمـــا على حاضر الأمة ومستقبلها ، بل نستطيع أن نقول بلا أدنى مبالغـــة أو تهويـــل أنهما أخطر من كل ما أشرنا إليه من قضايا ومشكلات ، إذا استثنينا مـــا يتعلـــق بالتعليم الابتدائى ، هاتان القضيتان هما التعليم الفنى ، والأمية ، وسوف نحـــاول إشعار القارىء بمبررات ما نقول عن هاتين القضيتين فى الصفحات القليلة التالية ، وهى قليلة لأننا – كما أكدنا مرارا – متقيدون بما ينشر فى الصحف من مادة .

أولا – تعليـــــم المظاليم !

لماذا للمظاليم ؟

على الرغم من مرور آلاف السنين على ذلك الوهم الـــــتربوى الاجتمـــاعى المحيط بالتعليم الفنى ، فلم تنجح بعد المحاولات المبذولة لجعله قبلـــــة ومنطقـــة

جذب للطلاب ولأولياء أمورهم ، إذ ما زال هذا التعليم لا يحظى بقدر من الاهتمام وإنما هناك الكثير من الازورار عنه ، وما زال كثيرون ينظـــرون إلـــى خريجيـــه باعتبارهم مجرد " صنايعية " ، أما خريجو التعليم العام فالطريق أمامهم مفتـــوح لأن يكونوا من " الأفندية " المحترمين ٠ ولو قام أحد الباحثين بدراسة للأصـــول الاجتماعية لطلاب التعليم الفنى ، لوجد الكثرة الغالبة منهم هم بالفعل من الشرائح الاجتماعية الفقيرة ، مما لا شك يؤدى إلى قلة الاهتمام به ، " فجماعتـــه " – إذا صح هذا التعبير – ليست من الجماعات التى تشكل قوة ضغط فى الرأى العام ٠

على أية حال فلسنا فى مجال استقصاء كافة الأسباب التى أدت إلـــى ذلـــك ، ولكننا ، باختصار شديد أمام وضع تعليمى واضح فى " مرآتيتـــه " ، أى قدرتـــه الفائقة فى عكس الوضع الاجتماعى الثقافى العام ، فالعمل اليدوى فى المجتمعات المتخلفة ، ما زال يرتبط بمهارات تكتسب بمجرد الخبرة والممارسة ، وما زالـــت صلته بالنظريات العلمية المتقدمة ضعيفة ، ولذلك فهو من مسئولية الفقراء ، لكن المجتمعات المتقدمة ، أصبحت على العكس من ذلك ، فليس هناك عمـــل يـــدوى بالمعنى الشائع عندنا ، إنه عمل يقوم على النظـــام الآلـــى والأجهـــزة الدقيقـــة والمعدات الضخمة ، يسير وفقا لنظريات علمية غاية فى التقدم والعمق ، لذا فهو قبلة الكثيرين ، ومصدر أرباح خرافية ، بـــل هـــو أســـاس الحيـــاة الاقتصاديـــة والاجتماعية والفنية ٠

إن أبسط مثال لقصور الفهم المحيـــط بـــالتعليم الفنـــى عندنـــا ، أن قطـــاع الإلكترونيات لا تنطبق عليه تلك المواصفات التى أحاطت بالعمل اليدوى وحطـــت من شأنه ، وهناك أعمال تجارية متعددة حديثة معقدة ، تقوم على علوم متقدمـــة ولا يستغنى عنها العمل الاقتصادى فى مختلف المجالات ، وهذه وتلك تعـــد مـــن أركان التعليم الفنى المعاصر ، وهى تفوق فى قيمتها ما قد يجده طـــلاب بعـــض الكليات الجامعية التى يعلم الطلاب جيدا وضعها ، لكن " الجامعة " ما زالـــت ذات سحر خاص فى أعين الطلاب وأولياء أمورهم ، لأنها تمثل مرحلة تاريخية قديمة

، تعطى صاحبها وجاهة اجتماعية ، فكأن طالبه اليوم مثله مثل ذلك الأمير الـــذى صوره لنا توفيق الحكيم فى " الأيدى الناعمة " الذى أفلـــس وانهـــارت ســـطوته وسلطته ، ومع ذلك فما زال يسلك وكأن أيام العز ما زالت قائمة !

إننى أكتب هذا الجزء فى سبتمبر ١٩٩٨ وصفحات عدة ضخمة من الجرائد والمجلات ، والإذاعات وقنوات التليفزيون كلها لا حديث لها إلا خريجى الثانويـــة العامة " ولاد الحرة "، أما خريجو التعليم الفنى ، فهـــم " ولاد الجاريـــة " فهـــم لا يحظون بالاهتمام الشعبى والرسمى إلا بمقدار قد لا يصل إلى عشـــر الآخريـــن ! ومثلما نرى كثيرا من مظاهر المرض فى ثقافتنا ، نرى كلاما كثيرا : أبحـــاث ٠٠ دراسات ٠٠ خطب ٠٠ تصريحات ٠٠ نصائح ٠٠ كلها تشيد بالتعليم الفنى ، ولا واحد منها يشيد بالتعليم العام ، لا لشىء إلا لأن الناس لا تتوجـــه الآن بمجـــرد الكلام ، قل مئات ، بل آلاف الخطب ، واكتب مثلها على صفحات الورق ، فسوف يظل الوضع قائما ، إنـــه لا يتغـــير إلا إذا تغـــيرت بعـــض الأبعـــاد الاقتصاديـــة والاجتماعية ٠ وأذكر أننى قلت معانى مثل هذه فى كلمتـــى الافتتاحيـــة لمؤتمـــر رابطة التربية الحديثة عندما كنت أرأس مجلس إدارتها ، وذلك فى يوليو ١٩٩٤ أمام وزير التعليم د٠حسين كامل بهاء الدين ، وكان أيضا ممـــا قلتـــه : أرونـــى مسئولا واحدا له ابن أو ابنة فى التعليم الفنى ، وشكل هذا الحديث الصادق لبنـــة جديدة فى بناء غضب سيادته على كاتب هذه السطور!!

ولنضرب مثالا لما أشرنا إليه بأن وضع التعليم الفنى اجتماعيا لن يتغـــير إلا بتغير بعض الأوضاع الأساسية : فلتسمح القوانين بأن يتقدم خريجو التعليم الفنى ، مثل خريجو التعليم العام إلى مكتب تنسيق القبول بالجامعات ، ونؤكد أن كثـــيرا من أوضاع التعليم الفنى من حيث الإقبال عليه سوف تتغير إلى ما هو أفضل ٠بل إننا لو منحنا أفضلية للالتحاق ببعض الكليات لخريجى بعض التخصصات الفنية ، فسوف يتغير الوضع أسرع ، كأن تعطـــى أولويـــة الالتحـــاق بكليـــات التجـــارة لخريجىالمدارس التجارية ، ولكليات الزراعة لخريجى المـــدارس الزراعيـــة ٠٠

وهكذا بالنسبة للمدارس الصناعية وكليات الهندسة ، مع إعادة نظر فى منـــاهج التعليم الفنى بحيث تزيد جرعة التقيف العلمى والرياضى (العلوم الأساسية) ٠

ولعل قلة الاكتراث بالتعليم الفنى تفسر للقارىء المساحة البسيطة التى حظى بها هذا التعليم فى كتابنا الحالى ، فهذا لا يعكس قدر اهتمامنا به ، اتســـاقا مـــع الاتجاه العام ، وإذا كنا قد ذكرنا القارىء بأن قلة حديثنا سببها اقتصارنا فقط على عرض ما كان ينشر فى صحافتنا عن هذا التعليم ، فإن بساطة المساحة نفســـها هى أبرز دليل على هذا الذى قلنا فى الفقرات السابقة ٠

قضايا ومشكلات :

أقدم مادة علمية وجدناها بين أيدينا ، مقال للدكتور مهندس " محمـــد عبـد الوهاب إسماعيل " بمجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٤٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١، بعنوان (مأساة التعليم التكنولوجى فى مصر) ، بدأه بعرض تاريخى كشف فيـــه عن أن هذا التعليم بدأ فى أوائل القرن التاسع عشر ، أيام محمـــد علـــى باشـــا ، بهدف الإعداد لإقامة صناعات حربية تدعم جيوشه الكبيرة ، ولكنه ســـرعان مـــا تقلص تبعا لتقلص الجيش المصرى ، وتبعا لتميع أهدافه بعـــد ذلـــك ، ولضعـــف القيادات التى خلفته بعد موته ٠ وقام التعليم الهندسى العالى بعد ذلـــك بمدرســـة المهندسخانة لتخريج المهندسين لخدمة أغراض الرى ، ثم لتخريـــج مهندســـين معماريين ، وأعقب ذلك قيام دراسات فيهـــا للهندســـة الميكانيكيـــة والهندســـة الكهربائية ، وأدمجت بعد ذلك كإحدى كليات الجامعة المصرية (جامعة القاهرة) سنة ١٩٣٥ ٠٠

المقال إذن يتابع حديثه عن المستوى العالى للتعليم التكنولوجى فى كليـــات الهندسة ، دون نظر إلى مستواه المتوسط كما نراه فى المدارس الصناعية ، ومن هنا فسوف نتوقف عن متابعة المقال إلى هنا ، لنرجىء بقية ما يقوله فى جـــزء آخر عندما يجىء حديثنا عن الجامعات ٠

وبقية المادة الصحفية لا نجد من بينها مقال أبدا يناقش قضية من قضايا التعليم الفنى ولا تحقيقات صحفية إلا ما يقل عن أصابع اليد الواحدة ، وغالبا فى صحيفة الحزب الحاكم ، على سبيل إظهار إنجازات الحكومة ، ولو كانت الصحف الحزبية تدرك وعيا صحيحا المشكلات الحقيقية لمصر لاقتحمت هذا الميدان ، فهو من ألصق الميادين بحاضر البلاد ومستقبلها وبقضية التنمية ، ثم هو تعليم الفقراء ، فكيف تزعم هذه الصحف وقوفها بجانب مصالح الأمة وتهمل هذا التعليم ، مجارية باقى الصحف من حيث الاتجاه العام بقصر الاهتمام على التعليم الثانوى العام ، بحثا عن مزيد من التوزيع ؟! والصحف الحزبية إذا كانت تريد أن تعثر على ما يثير الجماهير ضد الحكومة ، فلن تجد مجالا متخم بالمشكلات مثل هذا التعليم ، ولن تجد مجالا يفيض بصور التقصير مثل هذا التعليم المظلوم حقا .

وفى عدد مايو الصادر فى ١٩٨٦/٢/١٧ يكتب " على غيضان " تحقيقا صحفيا يغطى من خلاله مؤتمرا عقد عن التعليم الفنى ، لم نسمع به فى حينه ونحن نعمل فى أكبر كلية للتربية فى الوطن العربى ، تربية عين شمس ! فقد افتتح منصور حسين وزير التربية فى ١٥فبراير مؤتمر تطوير الإدارة المدرسية بالمدارس الثانوية الفنية نظام خمس سنوات تجارى وزراعى وصناعى . ونحن نعجب حقا لهذا الموضوع المتخصص جدا ، فموضوعات المؤتمرات يغلب عليها القضايا العمومية فى مجال ما ، والموضوع الحالى هو موضوع رسالة أكاديمية أكثر منه موضوع مؤتمر ، لكن إشارة المحرر إلى اشتراك المجلس الثقافى البريطانى قد تفسر الأمر بأنه منحة من المجلس ، ربما! ولم يذكر المحرر للأسف الجهة المنظمة للمؤتمر ، ولا أين عقد ؟

وقد اقتصرت التغطية على كلمة الوزير وكلمة وكيل الوزارة ، فالوزير - كما هو متوقع دائما - يتحدث عن الجهود العظيمة فى هذا المجال مثل غيره من المجالات ، لأن الخطاب التربوى الرسمى ، لا يعرف إلا لغة التمجيد والإشادة والتعظيم ، فكأنك تقرأ أوتسمع عن تعليم فى جنة الله الموعودة ، وكأن الوزير -

هذا ، و غيره من وزراء التربية فى مصر- وزير تربية هذه الجنة ، وحتى الآن لا نقرأ ولا نسمع من وزير يشعرنا أنه وزير تربية مصر التى نعيشها ٠٠ التى تعرف المشكلات مثلما تعرف الإنجازات ، والتى تعرف صور التقصير مثلما تعرف صور النجاح ، والتى تعرف العقبات والسلبيات مثلما تعرف الإيجابيات وصور المعاونة والتسهيل والتيسير ، فخطة الوزارة - هكذا قال سيادة الوزير - فى مجال التعليم الفنى واضحة المعالم ، فهى تسعى لخلق كادر فنى متعمق غير سطحى ، عندما يعمل على آلة يفهم جيدا كيفية تشغيلها ، وهذا يتطلب تنفيذ برنامج التعليم الأساسى حسب خطته وأهدافه مما يمكن معه اكتشاف قدرات الطالب الفنية ٠

كذلك فإن الخطاب التربوى الرسمى يحتمى غالبا بمنطقة الأحلام ، ففى هذه المنطقة يمكن أن تحلم بأى مستوى تريد ، فلن يحاسبك أحد ، لغة ما يجب وما نود ، وما نسعى إلى تحقيقه ، لغة الأهداف المرجوة ، والآمال المرغوب فيها ، وهكذا يواصل الوزير حديثه : عن ضرورة إعداد برامج تدريبية لتحسين مستوى المعلم ، وبالإضافة إلى ذلك فالخبرات المصرية فى التعليم الفنى لا تقل مستوى عن التجربة الإنجليزية أو الألمانية ٠ وحتى لا ينهض أحد مسائلا الوزير : ولم لا تفعل هذا ؟ يبادر إلى القول أنه لا تعوقهم إلا الإمكانيات ، ففى الدول المشار إليها نجد تناسبا بين الفصول وعدد الطلاب بحيث لا يزيد الفصل على ٢٠ طالبا ، على العكس من ذلك نجد أن لدينا تكدسا داخل الفصول وذلك لقلة الأبنية المدرسية وزيادة عدد الطلاب خاصة فى المدارس الحكومية٠

ها هنا يتحدث الوزير عن مشكلات ، لكنها من نوع تلك التى تخرج عن نطاق إرادتنا ، شعارها " العين بصيرة والإيد قصيرة " ، ولا نريد أن نناقش ما قال ، فالحديث بهذا الخصوص يطول وهو لا يخص التعليم وحده ، وإنما يطول الكثير من المجالات ، فهل نحن فقراء حقا ؟ وهل إمكاناتنا قليلة حقا ؟ أم أن المسألة

تكمن فى سوء توزيع بنود الإنفاق ، وأسلوب الإنفاق وسلامة " الذمة " الإنفاقية إن صح هذا التعبير ؟!

أما حسين رشدى وكيل الوزارة للتعليم الفنى ، فقد أضاف إلينا فى كلمته بعض المعلومات ، فهناك علاقات ملموسة على وجه الخصوص – فى هذه الفترة – بين مصر وانجلترا ، فقد تم إنشاء بعض المدارس الثانوية الفنية التخصصية الصناعية نظام السنوات الخمس مثل مدرسة محرم بك للتخصصات الميكانيكية والكهربية والورديان للتخصصات الكهربية والإلكترونية والبتروكيماوية بالإسكندرية ، ومدرسة الزاوية الفنية للتخصصات الزخرفية ، ومدرسة دار السلام للتخصصات المعمارية بالقاهرة ٠ ثم عاد الوكيل ليكرر ما قاله الوزير عن مسألة الإمكانات ، فالتجربة الإنجليزية لا تختلف عن تجربتنا ، لكن الإمكانات عقبتنا الكبرى ٠ وهو إذا كان يشير إلى تزايد كبير فى أعداد طلاب التعليم الفنى ، فالكل يعرف أن هذا ليس نتيجة إقبال بقدر ما هو نتيجة إجبار فهناك مجموع درجات يحدد للقبول بالتعليم الثانوى العام ومن يقل عنه فليذهب إلى التعليم الفنى ، فهو الذى يتلقى " البواقى " بعد أن يختار التعليم العام " نقاوة " الطلاب !

ونظرا لأهمية النقطة الأخيرة بصفة خاصة نجد عنوانا يجىء فى ندوة الأهرام : (مهمته : استيعاب الزيادة فى الطلاب أم تلبية احتياجات المجتمع ؟) ، فمن المرات النادرة حقا ، هذه الندوة التى أدارها ودعا إليها " محمود مراد " بأهرام ١٩٨٦/٩/٢٦، بعنوان (التعليم الفنى وكيف يسهم فى التقدم الحضارى)؟ حيث شارك فيها عدد من الخبراء والمختصين فى هذا التعليم ، وربما يشير هذا العنوان الثانى فى الندوة إلى صلب القضية بالفعل ٠

وقد قدم المحرر للندوة بقوله أننا نؤمن أن قضية التعليم الفنى مرتبطة تماما بتقدم المجتمع ، فإذا كنا نؤمن بصدمة العصر الناشبة أظافرها فى لحمنا الناشئة عن الثورة العلمية المذهلة وتطبيقاتها التكنولوجية ٠٠ وإذا كنا نؤمن أن العالم

قد غدا قرية صغيرة نتنفسها ونلمسها على مدى الأربع والعشرين ساعة بفعل سهولة وسيولة المواصلات والاحتكاك٠٠وأن هذا العالم قد صار مجتمعا تكنولوجيا ، وأننا جزء من هذا العالم ، فإننا نصبح بالتالى بعضا من تكنولوجيا العصر أو هكذا ينبغى أن نكون ، ومن ثم فإن تقدمنا مرهون بمدى استيعابنا وفهمنا واستخدامنا لهذه التكنولوجيا وخلق تكنولوجيا خاصة بنا ، وهذا لا يمكن أن يتأتى ولا يحدث إلا إذا كان لدينا " تعليم فنى متقدم "٠

وقد أورد المحرر إحصاء خاصا بأعداد مدارس التعليم الفنى ، نظام ثلاث سنوات و خمس سنوات ، دون أن يحدد سنة الإحصاء ، وإن كنا نستنتج أنه خاص بأعداد العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥:

النوعية	٣سنوات	٥سنوات	الجملة	النسبة
تجارى	٤٥٢	٤	٤٥٦	٦٤,٦٪
زراعى	٦٩	٢	٧١	١٠٪
صناعى	١٦٤	١٥	١٧٩	٢٥,٤٪

أما بالنسبة لأعداد الطلاب فقد كانت كما يلى :

النوعية	نظام السنوات الثلاث		نظام الخمس سنوات	الجملة
	بنين	بنات		
تجارى	٢٣٦٧١٤	٢٦١٩٦٥	٣٣٢١	٥٠٢٠٥٠
زراعى	٩٤٣٢٧	١٦٨٦٦	١٣٨١	١١٢٥٧٤
صناعى	٢٣٢٠٦٥	٣٦٥٨١	١٦١٧٠	٢٨٤٨١٦

ومما جاء على لسان أحد كبار المتحدثين وهو د٠محمد محمد الهاشمى الذى كان رئيسا لجامعة عين شمس ، وهو مقرر شعبة التعليم الفنى بالمجلس القومى للتعليم ، أن التعليم الفنى عموما غير متطور ، وهو يستثنى من ذلك التعليم الفنى التابع للقوات المسلحة وبعض المعاهد الحديثة المتطورة ، وهو فى احتياج إلى إمكانات وإلى تمويل حتى يستطيع تخريج كوادر صالحة للإنتاج والتشغيل والصيانة ٠

ومن النقاط المهمة التى أثارها د٠الهاشمى أن التعليم الفنى من المفروض أن يبدأ من التعليم الأساسى الذى من المفروض أن يشمل مناهج فنية ، ومن الناحية النظرية فإن ما يطالب به د٠الهاشمى موجود فعلا ، ذلك أن التعليم الأساسى هو فى لحمته وسداه مزيج من التعليم النظرى والتعليم العملى ، وتوجد فى مناهجه مادة اسمها " المجالات " والمقصود بها تعليم زراعى وصناعى وتجارى ، لكن الحادث والأمر الفعلى أنها لا تؤدى إلا بصورة مظهرية ٠

وقدم د٠الهاشمى رؤيته لتطوير التعليم الفنى ، وهى تعكس خبرته فى التعليم الفنى بألمانيا ، وبدأت محاولة تطبيقها بالفعل من خلال المشروع الذى عرف فى السنوات الأخيرة باسم " مبارك – كول " ، فالتطوير لا يتم من خلال المدارس الفنية الموجودة بالفعل ، وإنما فى المصانع والشركات الموجودة ، فمثلا ، إذا كان لدينا مصنع للتلفزيونات فإنه هو الذى ينشىء مدرسة ملحقة به تحت إشراف الوزارة التى تضع المناهج العلمية والتربوية وتخصص لها المدرسين وتجرى الامتحانات ، أما ورش المدرسة فهى ورش المصنع نفسه والمدرسون الذين يعلمون المهن ويدربون عليها هم " الأسطوات " والفنيون فى المصنع ٠

إن هذا الذى يطالب به د٠الهاشمى يتطلب إصدار تشريع يلزم المصانع بافتتاح مدارس وفصول تشرف عليها الوزارة ، ويؤكد الهاشمى أن هذا النظام المقترح لن يرهق جهات الإنتاج كما قد يبدو للوهلة الأولى لأنها هى الجهة

المستفيدة والمستخدمة للخريجين ٠ ويرتبط بهذا الاقتراح ضرورة أن يكون الباب مفتوحا لخريجى هذا النظام لمواصلة الدراسة العالية حتى الحصول على الدكتوراه ! وهذا يشبه نظام أكاديمية الفنون التى تفتح ، مثلا ، مدرسة للباليـــه للصغـار ويتدرجون إلى أعلى المراحل ٠

ويركز هذا الاقتراح على أهمية الالتحام بين التعليم والإنتاج ، بين التدريـــب وبين مواقع العمل ، ومن هنا يوجب إشراك رجـــال الصناعـة فـى التدريـس ، ويوجب على مواقع الإنتاج أن ترصد ميزانيات للأبحاث والتعليم والتطويـر ، لأن الدولة ، والجامعات لا تستطيع أن تتحمل تكلفة كل هذا ، وينقل الهاشـــمى عـن ألمانيا خبرته فى أن من شروط العمل كأستاذ فى الجامعة أن يكون قد قضى بعـد الدكتوراه خمس سنوات على الأقل فى أحد المصانع ، وذكر أن ٩٨٪ من ميزانية البحوث الجامعية من جهات الإنتاج ٠

أما حسين رشدى وكيل الوزارة للتعليم الفنى فقد قال ، بالنسبة لربط التعليم الفنى بالمؤسسات الإنتاجية أنه يوجد بالفعل ، وإن كان غير كاف ، لأنه لا يوجد قانون يلزم المؤسسات بالإسهام فى التعليم الفنـــى ، والارتبـاط وقـت النـدوة (١٩٨٦) يشمل أسلوبين :

– إما أن تنشىء المؤسسة مدرسة متكاملة تحت إشراف وزارة التربية والتعليم ، ويقوم بالتدريس الفنى والعملى الفنيون الموجودون بالمؤسسة ، وتوجد من هذا النوع سبع مدارس فى التعليم الصناعى ، منها ثلاث فى القـاهرة هـى : النقـل النهرى ٠ مصر /حلوان – حلوان المعدنية ، وثلاث فى الجـــيزة هـى : النقـل البحرى بوردان – المناجم والمحاجر – الطباعة بامبابة ، وواحدة فى القليوبية ، هى : الشهيد يوسف عباس بالقناطر ٠

– وإما أن تتعاون المؤسسة مع أقرب مدرسة مجاورة حيث تحتضـن بعـض الفصول لتخريج خريجين مؤهلين للعمل بهذه المؤسسات طبقـــا لاتفـاق معهـا

يتضمن الاشتراك فى وضع المناهج وتدريسها ٠ وكان يوجد من هذا النـــوع ١٤ مؤسسة تتعاون مع ١٤ مدرسة ٠ والمؤسسة هنا لابد أن تتوافر فيها مواصفات معينة حتى يمكن التعاون معها ، ولا تفتح مثل هـــذه التخصصـــات إلا إذا طلبتـــه جهات العمل وتعهدت بتعيين الخريجين ، ويمكن انتهاء تخصص بانتهاء الطلـــب عليه ، وكان يوجد من هذا النوع خمس تخصصات هى : الشـــئون القانونيـــة ، والمشتروات وأعمال المخازن ، والتأمينـــات الاجتماعيـــة ، والإدارة والتجـــارة الدولية ، والفندقة ٠ وهذه التخصصات وجدت فـــى ٢٧ مدرســـة منهـــا خمـــس مدارس فندقية فى الإسكندرية والأقصر وأسوان واثنتـــان فـــى القـــاهرة ويجـــد خريجوها العمل فورا ، وفى هذه النوعية تسهم جهة العمل الطالبـــة فـــى وضـــع المناهج وفىالتدريس٠

ولم ينكر وكيل الوزارة ما تشير إليه الإحصاءات من عدم ملاءمة بين هيكـــل التعليم الفنى وهيكل العمالة المطلوب ، فالقارىء يلاحظ من الأرقام التى أوردناها أن التعليم التجارى يضم نحو ٥٥٪ من مجموع طلاب التعليم الفنى ، وهى بطبيعة الحال نسبة تزيد كثيرا عن الاحتياجات المطلوبة ، وتفسيرها سهل يسير ، فإنشاء مدرسة تجارية أقل تكلفة من إنشاء مدرسة زراعية أو صناعية ، ولهـــذا يقبـــل القطاع الخاص على إنشاء مدارس تجارية فقط ، وفضلا عن ذلك فاقتصادنا نفسه اقتصاد خدمات أكثر منه اقتصاد إنتاج ٠أما التعليم الصناعى فلا يستأثر إلا بنسبة ٣٣٪ ، وهى نسبة تقل عن الاحتياجات المطلوبة وخاصة المتقدم منها ٠

وفى الوقت الذى نردد فيه أن مصر من البلدان الزراعيـــة نجـــد أن التعليـــم الزراعى لا تزيد نسبته عن ١٢٪ ، والقائم ، لا يغطى الاحتياجـــات المتخصصـــة والتى يمكن أن يكون عليها طلب مثـــل الـــثروة الســـمكية والتصنيـــع الغذائـــى واستصلاح الأراضى والبساتين ، هذا فى نظام الثلاث سنوات أما فى نظام الخمس سنوات فتوجد مدرسة للتصنيع الغذائى بشعبه المختلفة فى مسطرد ، وأخرى فى الإسماعيلية لاستصلاح الأوراضى والميكنة الزراعية ، وكذلك فإن العمل الزراعى

عندنا ما زال الكثير منه يتم بأساليب تقليدية ، بحيث يولد حاجة إلى علميين زراعيين ٠

أما بالنسبة للمدرسين المدربين ، فقد بين وكيل الوزارة أنه توجد ١٥ مدرسة نظام الخمس سنوات فى التعليم الصناعى ، منها ثلاث لتخريج المعلمين والمدربين فى دار السلام (للتخصصات المعمارية) ومدرسة القاهرة الميكانيكية (للتخصصات الميكانيكية والكهربائية) ومدرسة الصناعات الزخرفية ، وباقى المدارس فى المحافظات، وهى جميعا تتعاون فيها مع الخبرات الأجنبية سواء كانت من البنك الدولى أو الدول الصديقة وخاصة انجلترا التى شاركت فى كثير من المدارس ماديا وفنيا ، وهذه المدارس ارتبطت تماما فى المنهج والخطط مع مدارس مماثلة فى انجلترا ٠

وفى نفس الندوة أعطانا اللواء " نجيب محمد العصار" مدير إدارة التدريب بالقوات المسلحة صورة عن بعض ملامح ما يحدث فى القوات المسلحة فى مجال التعليم الفنى ، فذكر أنه يوجد تعاون كامل بين الشهادات المتعادلة فى القوات المسلحة ووزارة التربية والتعليم ، ويشرف معلموها على التدريس والامتحانات ٠ والتعليم الفنى العسكرى سلسلة متكاملة من الحلقات المهارية والتعليمية ، لأن الجيش غطى النقطة المفقودة وهى عدم وجود بيانات عن الاحتياجات فى القطاعات المدنية ، فإن لديه إحصاءات دقيقة ، لهذا فإن التعليم الفنى يبدأ من حملة الصف السادس الابتدائى – طبعا قبل أن تلغى – (المرحلة الأولى) ٠

وقد بدأت هذه التجربة عام ١٩٨٣ ، إذ أنشأت القوات المسلحة المدارس الأساسة للفنية العسكرية التى يلتحق بها الطالب فيحصل على شهادة الإعدادية وفق امتحانات وإشراف وزارة التربية والتعليم بعد دراسة نفس علوم الوزارة ، إلى جانب دراسة فنية عسكرية فى المدرسة التى يعين ناظرها من الوزارة إلى جانب مدير ضابط ٠ وهذه المرحلة أشبه بالتلمذة الصناعية قديما ، تليها حملة

الإعدادية حيث يدرس الطالب إما سنة ونصف أو ثلاث سنوات طبقا لنوع المهنة والحرفة وحسب احتياجات الجيش وهى : استخدام وتشغيل المعدات وصيانتها وإصلاحها ، ثم البحوث والتطوير ٠

ويقبلون أيضا حملة دبلوم الصناعات الثانوية حيث يحصل الخريج على تدريب تخصصى لمدة ثمانية أشهر يتخصص بعدها فى فرع معين ٠ وتجىء مرحلة أعلى يغطيها المعهد الفنى ، ثم مرحلة البحوث والتطوير التى تغطيها الكلية الفنية العسكرية ، وهذه كلها حلقات متكاملة كما قلنا ، ينفذونها لإعداد المدرب الجيد والمعلم المؤهل ليكون كل منهما قدوة للطالب ، ويستمر التدريب بعد التخرج ، ذلك أنه ، لكى يترقى الفرد لابد أن يعود إلى مركز التدريب ليؤهل لمستوى أعلى ، كذلك فإن الوحدة التى يعمل فيها تكتب تقارير عن كفاءته وقدراته أو عما تلاحظه من نقص ٠

ونشرت جريدة مايو بعددها الصادر فى ١٩٨٦/٣/١٠ عن تقرير أعد بلجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب حيث كان يرأسها د٠حلمى نمر ، ففى هذا التقرير أوصى الأعضاء بضرورة تطوير خطة الدراسة والمناهج لإعداد نوعيات من العمالة بمستوياتها المختلفة ذات كفاءة عالية تمكنها من الوفاء باحتياجات خطة الدولة والعمل بنجاح فى البلاد العربية الأخرى ومنافسة عمال الدول الأخرى ٠ وكان ١٥ نائبا من الحزب الوطنى قد تقدموا بأسئلة حول هذا الموضوع وأحيلت إلى اللجنة المشتركة من لجنة التعليم ومكاتب لجان الصناعة والطاقة والزراعة والشئون الاقتصادية والخطة والموازنة والقوى العاملة ٠

وأسفرت مناقشات الأعضاء على ضرورة تعديل خطط الدراسة بالمدارس الصناعية بما يساير التطورات القائمة فى مجال الصناعة من جهة ويتواءم مع إعداد الفنيين من جهة أخرى ، على أن يتم هذا التعديل بصفة دورية ، وضرورة تطوير مناهج وسائل التعليم فى معاهد إعداد الفنيين ومراكز الصناع المهرة

لمواجهة احتياجات خطة التنمية وفقا لطبيعة كل مجال ٠ وطالب التقرير بوضع خطط ومناهج التدريب العملى من خلال التنسيق بين الشعب والأقسام بالمدارس الصناعية ومتطلبات المصانع والشركات المتوافرة فى بيئة المدرسة ٠ كما أوصى التقرير بضرورة تزويد مدارس التعليم الفنى بالأجهزة والمعدات والآلات بما يتمشى مع اتجاهات التحديث المستمر ٠ وأكدت مناقشات الأعضاء على ضرورة اتباع نظام اليوم الكامل وأهمية وجود الطالب فى مناخ الإنتاج بربط التدريب بمراكز الإنتاج ٠

وفى مجال إعداد المعلم ، أكد التقرير على إعادة النظر فى إعداد معلم المدرسة الفنية ليصبح على المستوى الجامعى والتربوى وبما يتناسب مع طموحات الدولة فى تطوير التعليم الفنى ٠ وطالب التقرير بإعادة تدريب الخريج تدريبا فنيا سريعا يتيح التحويل من تخصص إلى تخصص آخر يتمشى مع احتياجات القطاعات المختلفة مع تحديد مدة التدريب حسب المهنة واحتياجاتها وليس حسب الشهادة المطلوب منحها ٠

ونشرت الأهرام فى ١٩٨٦/١٢/٨ تحقيقا مهما حول مراكز التدريب المهنى ، من إعداد قسم التحقيقات الصحفية ، بدأ بالإشارة إلى أن رصيدنا حتى إجراء التحقيق لم يكن يزيد على ٥٩ مركزا ، بجانب ٣ مجمعات تدريبية حديثة لتخريج ١٤ ألف عامل ماهر بعد أن تم تشغيل هذه المراكز لأكثر من فترة ٠ وقد اتجهت الأنظار إلى مراكز التدريب لاستيعاب جزء من الفائض من خريجى الثانوية العامة من الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا حيث كانت سوق العمالة تحتاج إلى مزيد من العمالة الفنية الماهرة فى مختلف التخصصات ٠ ولابد أن نتذكر أن سياسة الدولة كانت تتجه إلى التقليل التدريجى من أعداد المقبولين بالجامعات ، فى الوقت الذى كانت فيه أعداد خريجى الثانوية العامة فى تزايد ، وكانت الدولة ، حتى ذلك الوقت ، ما زالت ملتزمة بتشغيل الخريجين٠

ونقرأ فى التحقيق وعدا للمهندس عبد اللطيف أحمد وكيل أول وزارة الصناعة ورئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية بأن نظام التلمذة الصناعية الذى أنشىء فى عام ١٩٥٧ عندما افتتح أول برنامج للتدريب المهنى سوف يتم تطويره إلى نظام الجدارة الفنية لتخريج الفنى الماهر القادر على مواجهة التطور العلمى والتكنولوجى فى مختلف التخصصات ، وفى هذا النظام يعتمد الطالب على نفسه فى العملية التعليمية وتتوافر الأجهزة السمعية والبصرية التى تساهم فى زيادة الإيضاح ٠ وأن برنامج التدريب يقسم إلى عدد من الوحدات التدريبية يجب أن يجتازها الطالب قبل أن يحصل على شهادة الجدارة الفنية والتى تعادل مؤهلا متوسطا ٠

وكان هذا النظام يتيح أمام التلاميذ الهواة والموهوبين فرصة التقدم بسرعة واجتياز البرنامج التدريبى دون التقيد بفترة زمنية محددة ٠ وقد أثبتت البحوث أن نظام الجدارة الفنية يتيح اكتساب المهارات للتلاميذ بنسبة ١٠٠٪ بعكس نظام التلمذة الصناعية التى ثبت أن الطالب يكتسب فيه ٦٠٪ فقط من المهارات والخبرات الأساسية ٠ وكان قد تم تطبيق النظام الجديد بالفعل فى مجمعات التدريب الجديدة بالإسكندرية وكفر الزيات بالنسبة لمهن الإلكترونيات العادية والمعادن والتكييف واللحام ، وعقدت النية فى ذلك الوقت على تطبيقه فى ٢٤ مهنة بمراكز التدريب المختلفة فى العام التالى (١٩٨٧) ٠

وذكر المهندس عبد اللطيف أحمد أن قبول خريجى الثانوية العامة بمراكز التدريب لتخريج العامل الفنى الماهر المتخصص فى المجالات الدقيقة والإلكترونيات ، كان ، حتى وقت إجراء التحقيق ، تحت الدراسة ، وقد كان هناك مركز للآلات الدقيقة يقبل حملة الثانوية العامة ، إلا أنه تراجع بعد فترة ، مما أوجب الاستفادة من هذه التجربة قبل قبول خريجى الثانوية العامة ٠ وقد بدأ إنشاء أول مركز معلومات متكامل لخدمة التدريب المهنى فى إطار خطة التطوير وذلك بتسجيل جميع البيانات الخاصة بالتلاميذ منذ بداية تسجيل طلبات الالتحاق

واختبارات القبول وبرامج التدريب النظرية والعملية داخل المراكز والشركات الصناعية وذلك بهدف تطوير هذه البرامج باستمرار وقد تم إعداد برامج الكومبيوتر ٠

وقدم لنا حسين رشدى وكيل وزارة التربية بعض المعلومات الإحصائية ، فذكر أن عدد خريجى مراكز التدريب لعام ١٩٨٦/٨٥حوالى ٨٠٥٩ خريجا فى ٦٧ حرفة صناعية مختلفة وذلك طبقا لنظام التلمذة الصناعية ، وتتبع مصلحة الكفاية الإنتاجية ثلاثة نظم للتدريب المهنى فى إعداد وتدريب وإعادة تدريب القوى العاملة ، وهى نظام التلمذة الصناعية لمدة ثلاث سنوات بعد الإعدادية ، ويمنح بعدها الخريج شهادة دبلوم التلمذة الصناعية من مراكز التدريب ٠ والنظام الثانى هو التدريب السريع لسد حاجة المصانع من العمالة ، ولا يشترط فيه سوى الإلمام بالقراءة والكتابة وأداء الخدمة العسكرية ، وتتراوح مدة التدريب بين ٤ و٦ شهور ٠ أما النظام الثالث فهو نظام التدريب لرفع مستوى مهارة العمال والملاحظين العاملين ويشترط للالتحاق به خبرة خمس سنوات فى ممارسة المهنة٠

آهات وصرخات :

السطور التالية إنما هى مجموعة من الشكاوى والمطالبات التى أرسلها عدد من القراء ، ولعلها أكثر من غيرها إلقاء للضوء على بعض جوانب التعليم الفنى:

- ففى جريدة الوفد فى ١٩٨٥/١١/١٤ أن مدرسة شبرا الخيمة التجارية بنات كان بها ٩٥ فصلا وعدد حجراتها ٨٧ فقط ، أى أن هناك ١٧ فصلا يطلق عليها " الفصول الطائرة " ، أى أن تتلقى الطالبات دروسهن بفناء المدرسة وبين معدات ومخلفات البناء المتعلقة بالمبنى الجديد الذى كان من المفروض أن يتم تسليمه فى مارس ١٩٨٤ ٠

ثم تذكر الجريدة فى نفس الخبر أن فى مدرسة ميت غمر ٢٢٠٠ طالب وطالبة يجلسون على البلاط ، بعد أن مضت على أثاث المدرسة ١٥ سنة ، وقامت الورش بإلقائها فى المخازن ٠ الغريب أن المدرسة توجد بها ورش لإصلاح وصناعة مقاعد الطلبة ، لكن لبيعها للمدارس الأخرى ، لأن المدرسة نفسها لا تملك نفقات إصلاح مقاعدها أو صناعة مقاعد جديدة ٠

- وفى جريدة الأهالى الصادرة فى ١٩٨٦/١/٨ أن اتحاد طلاب المعهد الفنى للغزل والنسيج بامبابة طالب وزير التعليم العالى بضرورة تعديل ميزانية الاتحاد التى لا تزيد عن ٩١ جنيها وتحول دون ممارسة أى نشاط وإرجاع الوجبة الغذائية المسلوبة أسوة بباقى المعاهد وإنشاء مكتبة داخل القاعات المكتظة وإطلاق حرية التعبير ٠

- وفى عدد الأهالى الصادر فى ١٩٨٦/٢/٥ يكتب " إبراهيم حافظ مصطفى " عن أولياء الأمور أن ترتيب مدرسة التجارة الثانوية للبنين بطريق خزان أسوان " الأخير " على مستوى الجمهورية ، ويتوقع أن تتكرر نفس النتيجة فى العام الدراسى التالى ، ويفسر ذلك بانشغال أعضاء هيئة التدريس بإلقاء محاضرات ، ندبا ، بالمعهد الفنى التجارى ، تاركين واجبهم الأصلى فى المدرسة بلا أدنى اهتمام ٠

- كذلك نشرت الأهالى فى ١٩٨٦/٣/١٢ عن إضراب طلاب المعهد الفنى الصناعى بالزقازيق عن الدراسة يوم السبت السابق احتجاجا على تجاهل إدارة المعهد لمطالبهم وفى مقدمتها مساواتهم بخريجى الدبلومات الفنية فى الالتحاق بمعهد الكفاية الإنتاجية وقسم الشعبة الصناعية بكلية التربية والالتحاق بجميع كليات الهندسة بدلا من اقتصارها على كليات بعينها ، وأثناء الإضراب قام مدير المعهد ووكيله بالاعتداء بالسب والضرب على عدد من الطلبة ٠وذكرت الجريدة

أن قد قام إضراب مماثل فى ٢٥ فبراير وقام ضابط مباحث بأمن الدولة بالاعتداء عليهم ٠

- وفى أهالى ١٩٨٧/٤/١٦ أن طلاب المدارس الصناعية بمحافظة البحيرة هذا العام لم يتمكنوا من تنفيذ التمارين المطلوبة منهم لعدم وصول الخامات اللازمة ٠ ومن المعروف أن مديرى المدارس الصناعية ليس من حقهم الشراء أو التصرف إلا فى حدود ٢٠ جنيها فقط !! ويتكرر نفس الشىء فى عدد ١١/١٣ إذ تنشر الجريدة أن مدرسة كفر الدوار الصناعية التى تضم أكثر من ٤ آلاف طالب تعانى من صعوبات فى تأدية رسالتها ، فمن ناحية ظلت المدرسة طوال الشهرين السابقين بدون كهرباء بسبب تجديد شبكة بالمنطقة ، كذلك خلو مخازن المدرسة من الخامات لتنفيذ التمارين المطلوبة بسبب الروتين فى مديرية التعليم ، مما أدى إلى تكدس الطلبة فى الورش ساعات طويلة بدون عمل وإفساح المجال للعراك فيما بينهم ، كما أن الوحدة الصحية بالمدرسة شبه معطلة نتيجة الغياب المستمر للأطباء الثلاثة المعينين بها بالرغم من وجود حالات تستدعى العرض على الأطباء ، كما حدث فى حالة اعتداء أحد الطلبة على زميل له بشريحة من الصاج شجت جبهته وأحدثت شرخا بعظام الجمجمة وكاد أن يموت دون أن يجد طبيبا يوقف نزيفه ٠

- وينشر بريد الأهرام بتاريخ ١٩٨/٧/١٥ رسالة لطالب ، نعتذر للقارىء مقدما أننا سنثبت ألفاظها كما هى مثلما فعل الأهرام نفسه ، حتى يقف القارىء على مستوى تعلم طلاب التعليم الصناعى ، يقول الطالب : " أنا الطالب فى مدرسة بن مزار الثانوية الصناعية محافظة المنيا قد حصلت على مجموع قدره ٣٧٥ " نظره " غير العملى وكنت " أذكر " من " بتدائى " " المراحلة " من " الآولى " " كنت " " من "الطالب مجتهدا فى مدرسة وكذلك " الآمر " فى الصف الثانى كنت من الطلبة " ممتاز " فى مدرسة وأصبحت فى دبلوم كنت " أذكر " ليلا ونهارا علشان كنت أريد أدخل كلية أو معهد ولكن الحظ !!

يا شباب مصر " الا " " تضيع " " نور عين " من مذاكرة أنا طالب فى دبلـــوم صناعية كنت " أذكر " كمثل الطالب " بكالوروس " " هندس " و " كثيرا " منه فـــى مذاكرة الا تضيع نور العين فى مذاكرة " بلى " حصلت مجموع قدره ٣٧٥ درجة " نظره " غير العملى " ومفاجأت " راسب فى مادة رسم صناعى عندما " ظـــاهرت " نتائجه مكنتش " مسدكى " نفسى أن " رسب " فى مادة وهذه " العدلة " أو حرام ؟ مرتب الثالث على المدرسة ٠

أخيكم سليم صافى عبد الله (مظلم !)

وقد عقب محرر الباب الأستاذ عبد الوهاب مطاوع بقوله أن الطـــالب فعـــلا " مظلم " وبلدنا " مظلم " – طبعا يقصد " مظلوم ؟ أكثر به وبأمثاله من ضحايا مثل هذا التعليم الذى يصل بطالب إلى المدرسة الثانوية بغير أن يعرف فك الخط ، بلغة بلاده ، فلا " يسدكى " نفسه حين يرسب فى مادة ويطالب شباب بلاده ألا يضيع " نور عين " فى مذاكرة ! وبعد ذلك يوجه المحرر سؤاله إلى الطالب عما يريـــد ؟ ونصحه لكى يتفاهما معا أن يرسل له " رسالة صوتية " على شـــريط كاســيت ، والأمر لله من قبل ومن بعد !

إن هذه الشهادة المخزية ، وهذا التعليق المؤلم ، ليجب أى حديث نســمعه أو نقرأ عنه من مسئول عن الجهود العظيمة المبذولة عن تطوير التعليـــم ٠ إنهـــا ليست مجرد حالة فردية ، فنحن نحتك بالطلاب كل يوم ، ونحتك بأولياء الأمور ، ولدينا معلمو هؤلاء ، الذين نجد من بينهم من لا يفك الخط !! فماذ سوف يكـــون تلاميذهم ؟!!

– وفى جريدة الوفد ، عدد ١٩٨٨/١١/٧ يشكو طالب مـــن أنهـــم التحقـــوا بالمدرسة التجريبية المعمارية بدار السلام على أساس أن مدة الدراســـة بهـــا ٥ سنوات يحصلون بعدها على دبلوم فنى معمارى ، إلا أنهـــم فوجئـــوا بالمدرســـة ترشحهم بعد ثلاث سنوات فقط للعمل كمدرسين بالمدارس الصناعية رغم أنهم لم

يوقعوا على أى تعهد بذلك عند الالتحاق بالمدرسة ٠ وحتى نشر الرسالة ، ترفض إدارة المدرسة متضامنة مع وزارة التربية والتعليم على إعطائهم استمارات النجاح أو ما يثبت حصولهم على الدبلوم ٠

– وفى عدد الشعب الصادر فى ١٩٨٨/١١/١٩ كتب أحد القراء من المحلة الكبرى أن الدولة تنادى بالتوسع فى التعليم الصناعى ، وأقيمت مدرسة صناعية فى المحلة الكبرى فى قرية سحلة أبو على الميكانيكية ، على أن تضم الأقسام الميكانيكية ، بالإضافة إلى مدرسة المحلة الزخرفية التى تخدم جميع القطاعات بالمحلة الكبرى منذ أكثر من خمسين عاما ٠ وكانت نتيجة إقامة هذه المدرسة أن لم يتقدم إلى المدرسة الزخرفية العدد الكافى ، مما اضطر المدرسة إلى فتح أبوابها لتلقى الطلبات أكثر من مرة ، حتى بعد بداية الدراسة بشهر كامل ، وخفضت مجموع الدرجات ، وبالرغم من ذلك أصبح عدد طلاب الفصل ٢٠ طالبا فى قسم النسيج !!

– وفى جريدة الوفد الصادرة فى ١٩٨٩/٩/٢٦ أن قيادات المجالس المحلية وأعضاء مجلس الشعب بجنوب القاهرة فوجئوا بوجود ٥ فصول خالية بمدرسة زين العابدين الثانوية الصناعية الميكانيكية ، بعد أن انتهت المدرسة من قبول الطلاب وفقا للحد الأدنى المحدد لدرجات القبول ، وقامت هذه القيادات بعملية ضغط على مدير المدرسة الذى استجاب لهما وقبل جميع المتقدمين الذين يقل مجموعهم عن ١٤٥ درجة بتزكية من أعضاء مجلس الشعب والمجلس المحلى بجنوب القاهرة ، ومع ذلك ما زال هناك ٥٨ مقعدا خاليا بالمدرسة ، الفضيحة التى لم يكن أحد يتوقعها أن مديرية التعليم بمحافظة القاهرة حولت مدير المدرسة إلى التحقيق ، تمهيدا لمحاكمته !!

وربما يتساءل القارىء عن السنوات التالية ؟ والحق أننا توقفنا عند سنة ١٩٨٩، صحيح أن حداثة السنوات لابد وأن تكشف عن مدى استمرار التوقف أو

الاستمرارية فى الظاهرة موضوع الحديث ، لكننا نؤكد للقارىء أن الكثير مما أشرنا إليه ما زال مستمرا مما رأينا معه ألا ضرورة لتكرار الكلام ؛

ثانيا – الاحتلال المسكوت عنه !!

أذكر أحد التشبيهات التى ذكرتها فى مقال قديم نسبيا كتبته محاولة منى لإثارة الاهتمام بالقضية موضع هذا الجزء ن ألا وهى " الأمية " ، وكان ذلك فى مجلة المصور ، فى بداية السبعينات ، حيث شبهت الأمية بالاحتلال الإسرائيلى ، وتساءلت : هل يستطيع أحد أن يتصور أن يطو صوت قضية أخرى على صوت معركتنا ضد الاحتلال الإسرائيلى لأجزاء غالية من بلادنا ؟ تساءلت هذا التساؤل وأنا أعلم الإجابة مقدما ، وما تساءلته إلا لأستخدم الإجابة المعروفة فى بناء مقدمة أخرى ، أصل منها إلى نتيجة بعينها هى أن استمرار ملايين من أبناء أمتنا غارقين فى ظلام الأمية ، هو استسلام ورضى باحتلال لا أبالغ إذا قلت أنه ليس أقل شرا ومصيبة من الاحتلال الإسرائيلى ٠

واليوم أضيف إلى ما سبق أن قلته أن الأمية حرمان من التعليم وهوومما يمكن أن أسميه حاسة الثقافة والتعامل مع معطيات العصر ، فإذا كانت حاسة البصر تمكن الإنسان من رؤية الأشياء ، وإذا كانت الأذن تعين الإنسان على أن يسمع مختلف الأصوات ٠٠ وهكذا بالنسبة لباقى الحواس ، فإن العقل هو الذى يفهم ويدرك ويفسر ما تتلقاه هذه الحواس ، فإذا انعدم بالجنون أو بالخلل ، أصبحت هذه الحواس بدون فائدة ، يكاد الإنسان عندها أن يكون مثل الحيوان ، بل ما هو أقل من الحيوان ٠ ومن المعلوم أن التعلم هو القوة التى تزيد فاعلية العقل على الفهم والإدراك والتفسير ٠

إن إنسان اليوم لم يعد مثل إنسان الأمس الذى كان يتعامل فقط مع العالم الطبيعى ، بحيث لا يحتاج إلا إلى حواسه المعروفة ٠ إنسان اليوم قد صنع عالما

آخر من الآلات والأجهزة والمعدات والمعلومات والتكنولوجيا والنظم الاجتماعية والسياسية ، لا يكفى فيه أن يكون ذا حواس طبيعية ، بل لابد أن يكون مزودا بهذه الحاسة العظمى ، حاسة التعليم ، والتى بدونها لا يستطيع أن يتعامل مع هذا العالم الجديد المصنوع ، وهذا يفسر لماذا كان إنسان الأمس يستطيع أن يتعايش مع الأمية دون قلق ، لأن عالمه هو عالم الطبيعة فقط ، لكن إنسان اليوم قد صنع عالما جديدا آخر وسيلة التعامل معه هى التعليم ، ومساحة هذا العالم تتزايد يوما بعد يوم ، بل ساعة بعد ساعة ، وبالتالى كلما مر زمن ، مهما قلت مساحته ، كلما اشتدت حاجة الإنسان إلى التعلم ٠

حقا لقد صدر قانون ، وتشكل جهاز ضخم ، لكنى واحد من الناس أقيس مدى الجدية بواقع المشكلة ٠٠ ها نحن نجد فى مصر ما يقرب من خمس وعشرين مليون أمى ، نطرق بهم باب القرن الحادى والعشرين !! تتناقص نسبة الأميين ، وتتزايد أعدادهم ٠ ليس فى الأمر فزورة ، ولكنها الإشارة إلى أن الجهد المبذول ما زال دون ما يجب ٠ إن المسألة ليست مسألة قانون وإنشاء جهاز ، فلنتذكر ماذا فعلنا ونحن نواجه الاحتلال الإسرائيلى ؟ إن أسلوب التعبئة والمواجهة الشاملة هو الأسلوب الوحيد٠ لابد أن تكون القضية هى قضية كل المؤسسات وقضية كل المصريين ٠٠ كل مؤسسة وكل جهة مسئولة عن محو أمية من يوجدون تحت مظلتها من أميين ، وكل حى وكل محافظة وكل قرية وكل مدينة لابد أن تتحمل مسئولية المواجهة ، وإلا فنحن نعبث ونخاطر بمستقبل الأمة!

والمادة الصحفية التى بين أيدينا تخجلنا حقا ، مجرد تحقيق صحفى مهم بالأهرام على يومين ومقال للصحفى الراحل " عبد السلام داود " ، لكن الفنان العبقرى الراحل صلاح جاهين يزودنا بكم رائع من رسومه الكاريكاتورية التى تضحكنا وتبكينا فى الوقت نفسه ، وليس هذا غريبا ، فقد كان الرجل واحدا من تلك الفئة من المثقفين الذين يعيشون هموم الوطن ، لا مجرد معايشة بالمشاركة

، ولكنها معايشة بالتوحد ، حتى لقد قيل أن الرجل مات كمدا وغما بسبب ما حدث لهذا الوطن المسكين ٠

وتحقيق الأهرام ، كان لأن شارة التنبيه قد صدرت من فوق كالعادة ، من رئيس الدولة ، فما دام قد صدر عنه شيء عن الأمية فلابد من الكتابة عنه ٠٠ لا بأس من ذلك ، لكن ، هل لابد أن يتكلم الرجل فى كل قضية وعند كل مشكلة حتى نتحرك ؟ ألا تصدر المبادرة منا نحن ؟ والغريب أن سيادة الرئيس كان قد تحدث من قبل عن خطورة المخدرات وأطلق صيحته الشهيرة " الصحوة الكبرى " فإذا بأنهر الكتابة تتدفق على الصفحات عدة سنوات وعبر الأثير كذلك ، بل لم تحظ قضية بكم من الأفلام السينمائية مثل ما حظيت به هذه القضية ، حتى لقد خيل للإنسان فى فترة من الفترات أن الشعب المصرى أصبح من المدمنين ، وأننا لا نواجه مشكلات وقضايا أخرى ، فلماذا حظيت قضية المخدرات بمثل هذا الاهتمام ولم تحظ قضية الأمية بجزء على الألف منه مع أن رئيس الدولة تكلم عن الإثنين؟!

كان التحقيق الأول للأهرام بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٩ " لألفت إبراهيم " وصدرته بإعلان مبارك : " إن السنوات العشر القادمة ستكون عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار " (وها نحن الآن إذ نودع عام ١٩٩٨ يكون العقد قد انتهى ، فماذ كانت الحصيلة ؟) ٠ وقد فسر د٠عبد الفتاح جلال ، عميد معهد البحوث والدراسات التربوية بجامعة القاهرة أسباب تأخرنا فى القضاء على هذه الوصمة بعدم إعطاء الأولوية لقضية محو الأمية وبالتالى عدم توفير التمويل اللازم وضعف إقبال الأميين أنفسهم على التعليم ، وقد صدر قانون التعليم الإلزامى فى أوائل الثورة عام ١٩٥٤ ، وبدأت حركة إنشاء المدارس التى وصلت إلى بناء ٣ مدارس فى اليوم الواحد ، ولكنها لم تستطع استيعاب الأعداد المتزايدة ، ومن هنا ظلت أعداد الأميين تتزايد لتلتهم كل مجهود ، الأعداد الجديدة التى لا تجد فرصة للتعليم أو التى تتسرب من المدارس ٠

ويقدم التحقيق بعض البيانات الرقمية ، ففى عام ١٩٤٧ كان عـــدد الأميـــن يصل إلى ١٠ ملايين و٤٠٧ آلاف بنسبة ٧٤,٥٪ وعام ١٩٦٠ ارتفع العدد إلـــى ١٢,٥ مليون أمى بنسبة ٦٩,٧٪ ، ووصل الرقم عام ١٩٧٦إلى ١٥مليون أمـــى بنسبة ٥٦٪ ، وفى إحصاء عام ١٩٨٦ وصل عدد الأميين إلـــى أكـــثر مـــن ١٧ مليونا و١٦٠ ألف أمى بنسبة ٤٩,٣٪ ٠وهذا مصداق لما بيناه مـــن أن تزايـــد الأعداد الخام يشير إلى أن جهودنا فى محو الأمية ليست بنفـــس الدرجـــة التـــى تتجاوز فيها التزايد المستمر فى السكان ٠

ويظهرنا " محمد عبد الله " مدير عام الإدارة العامة لمحـــو الأميـــة وتعليـــم الكبار على حقائق إحصائية أخرى تشير إلى ضعف شديد فـــى مواجهتنـــا لهـــذا الخطر الداهم، فبلد به أكثر من ١٧ مليون أمى يقبل على فصول محو الأمية فيها ٩٨ ألف دارس فقط ، أى بنسبة لا تزيد عن نصف فى المائة ، أليس هـــذا هـــو العبث بعينه ؟! وكان عدد الدارسين بمحافظة مثل محافظة الغربية ١٦٠ دارسا ، أما السويس ، المحافظة الحضرية ، فقد ظلت عدة سنوات لا يقبل فيها أحد على فصول محو الأمية ، إذ يبدو أن الجميع – الأميين – مشغولون عند الميناء بكسب لقمة العيش !!

ويقدم المسئول الرسمى تفسيرا " ماديا " لهذا الإحجام ، الذى قد يفسر بعض الجوانب لكنه لا يفسرها كلها ، فهو يقول أن المدرسين التربويين لا يأتون بسبب قلة الحوافز وضعف المرتبات ، خاصة وأن معظمهم يـــؤدون الخدمـــة العامـــة ، فمرتب المدرس بالفصول ٤ جنيهات شهريا والمشرف ٥ جنيهات والعامل جنيـــه ونصف الجنيه شهريا ، كل ذلك قبل خصم الضرائب ! ويرجـــع هـــذا إلـــى عـــدم تخصيص ميزانية مستقلة للإدارة ولذلك فإن ميزانيتها تصل إلى أقل من مليـــون جنيه سنويا خلال العشر سنوات القادمة !!

وشهدت بعض التجارب تطبيقا لنهج " محو الأمية الوظيفى " الذى يربط بين عملية محو الأمية والعملية الإنتاجية ، بحيث يشعر الأمى أن محو أميته يرفع من مستواه العملى ، ولا غرو فى ذلك فالإنسان عامة ، والأمى خاصة لا يقبل عادة على عمل إلا إذا شعر بأنها يمكن أن تجلب فائدة مادية له ، ومن هنا تحدثت " عنايات الفقى " مديرة إدارة المتابعة والامتحانات عن تجربة مركز وحيد متخصص فى محو الأمية وتعليم الكبار من المنظور الوظيفى بحلوان ، أنشىء بالاتفاق مع هيئة اليونسكو عام ١٩٧٨ ، على أن تعمم التجربة ، وللأسف لم يحدث مثل هذا التعميم وظل المركز وحيدا فى وظيفته وفى وجوده ، وهو ينقسم إلى شعب : نجارة - سباكة - كهرباء - نقاشة ٠ وللسيدات : تفصيل وتريكو ، بجانب محو الأمية ، على أن يختار الشخص ما يرغب فى تعلمه ٠ ويقوم بتدريبهم مدربون متخصصون ، ومدة الدراسة ٣ شهور للسنة الرابعة ، ويمنح شهادة محو الأمية ٠

وتمد الوزارة المركز بالخامات المطلوبة والماكينات لتعليم الدارسين الذين يصنعون العديد من المنتجات أثناء فترة التدريب مثل الملابس المطرزة وأشغال التريكو والصناعات الغذائية حيث تقام معارض سنوية بالوزارة يبيعون فيها بسعر التكلفة ، ويحققون أيضا أرباحا ، حتى لقد وصل المباع عام ١٩٨٨ إلى ٩ آلاف جنيه ، ويتراوح عدد الدارسين من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ دارس فى الدورة ، وهم لا يشترطون مؤهلا للمدرب الذى يستعينون به إلا القدرة على حسن التعامل مع هذه الفئة ٠

وقد اقترحت د٠نادية جمال الدين بتربية عين شمس إنشاء وزارة مؤقتة لمحو الأمية ، وعدم التعلل بقصور الإمكانيات ، فمن رأيها أنه إذا كان الجيش يعد للأمن الخارجى ، فالتعليم أيضا ضرورة للأمن الداخلى وتحقيق الديموقراطية وإيجاد مكان بين الدول المتقدمة ٠ وأكد " نبيل عثمان " رئيس مركز النيل للإعلام والتعليم والاتصال أن الأرقام تؤكد أن مليونا ونصف مليون طفل تتراوح

أعمارهم بين ٦-١٢ عاما يعملون فى سوق العمل ، وبالتالى يحرمون من فرصة التعلم ، مما يوجب وقفة حاسمة ٠

و تحدث د٠سيد عبد المقصود رئيس شعبة التخطيط التربوى بالمركز القومى للبحوث التربوية عن عملية تطوير وتحديث لقوانين وتشريعات محو الأمية والتى تعود لعام ١٩٤٤ ولا تزال معمولا بها حتى وقت التحقيق ، ومن أهم هذه القوانين إلزام الشركات والهيئات بمحو أمية العاملين لديها وتطبيق الجزاءات اللازمة ضد المتخلفين عن تطبيق هذه السياسة سواء من جانب الشركة أو الهيئة التى تنفذ برامج محو الأمية مثل المحليات والمؤسسات والمصانع ٠ وأضاف المتحدث أنه فى نفس الوقت فإن مناهج التعليم فى برامج محو الأمية قد بدىء فى تطويرها حتى تكون أكثر جذبا للمتعلمين ، وأكثر فعالية ٠

وعندما استطلعت المحررة آراء عدد من المسئولين فى الأحزاب ذكر" محمد فريد زكريا " الأمين العام المساعد لحزب الأحرار أن الحزب أعد مقترحا ينوى تنفيذه ، ولا ندرى حقا إذا ما كان قد نفذ أم لا ، وهو أن يكون بكل مقر للحزب فصل لمحو الأمية يتسع لنحو ٥٠ دارسا يتولى التدريس فيه عضو من الحزب ٠

وفى الجزء الثانى من التحقيق المنشور بأهرام ١٩٨٩/١٠/٢٣ حاول الدكتور المهنس " عبد الفتاح منجى "رئيس الهيئة العامة للتصنيع تفسير انتشار الأمية فى المجتمع المصرى بأننا ظللنا سنوات طويلة مجتمعا زراعيا من حيث الزراعة التقليدية التى تعتمد على الأساليب البدائية وبالتالى لم تكن هناك شروط أو حدود دنيا للتعليم لمزاولة هذه المهنة التقليدية ، وبعد مرحلة التصنيع الحديث فى مصر كان من الطبيعى جذب عدد كبير من العاملين فى قطاع الزراعة إلى القطاع الصناعى وبصفة خاصة فى المصانع المقامة فى مناطق رئيسية والتى تصل نسبة الأمية فيها لأكثر من ٦٠٪ ٠لكن المشكلة بدأت تخف حدتها مع الوقت نتيجة لعملية الإحلال ووضع شروط الحصول على شهادة محو الأمية فى

مسوغات التعيين والترقية ، والدليل على ذلك الدراسة التى أجريت (لا يذكر المتحدث من الذى أجراها ؟ وفى أى هيئة ؟) فى منتصف السبعينات بتكليف من مجلس الوزراء للتعرف على سمات العمالة المصرية فى القطاع العام ، وكانت المفاجأة أن نسبة الأمية وصلت فى بعض الشركات إلى ٨٠٪ ٠

وعندما سألت المحررة عن الآثار السلبية لوجود أميين فى المصانع ؟ كانت إجابة د٠المنجى أن الآثار السلبية خطيرة ، إذ كيف يتعامل من يجهل القراءة والكتابة مع الآلات الحديثة التى تحتاج إلى القدرة على قراءة الكتالوجات والتعليمات وطرق التشغيل الدقيق ، خصوصا وأن الصناعة الحديثة تعتمد اعتمادا كبيرا على الميكنة ؟ ولذلك فالتحاق الأميين بالصناعة الحديثة يترتب عليه سوء استخدام الموارد المتاحة من خامات وآلات ، وكذلك عدم التنفيذ الصحيح لبرامج الإنتاج وانخفاض إمكانية تطبيق أساليب ضبط وتأكيد الجودة مما يترتب عليه انخفاض فى جودة المنتجات وكمياتها والارتفاع فى تكلفتها ، وبالتالى فى أسعارها نتيجة للزيادة الكبيرة فى نسبة الفاقد ، ومن ثم تصبح خطة محو الأمية فى القطاع الصناعى أمرا حتميا وقوميا لصالح الصناعة المصرية ولتحقيق أهدافنا من التصدير ٠

وفى زيارة للمحررة لشركة مصر للغزل والنسيج والملابس بالمحلة الكبرى للوقوف على تجربتها لمحو أمية الأميين من العاملين بها ، ذكر " عدلى حسين " رئيس قطاع التدريب أنهم ، على الرغم من أن القانون يشترط شهادة محو الأمية عند التعيين ، إلا أنهم فى أوائل الثمانينات ، ومع ازدياد أعداد هجرة العمال للخارج ، اضطروا لتعيين عمال أميين ، على أن يلحقوهم بفصول محو الأمية فيما بعد خاصة وأن القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ يلزم جميع الوزارات والهيئات بالقيام بمسئوليتها فى تعليم الكبار ومحو الأمية ٠ ومنذ أن صدر القانون استطاعوا أن يمحو أمية ١٧ الف عامل بمعدل ٥٠٠ عامل سنويا ٠

لكن التجربة فيما يبدو قد توقفت ، فقد سألت المحررة سمير حمـــادة مديـــر التدريب ، فقال إن تجربة محو الأمية الوظيفية لم تحقق الغرض منهـــا ، فتكلفـــة الكتاب مرتفعة للغاية ، وهو عبارة عن كتاب لتعليم العامل القراءة والكتابة مـــن خلال طرق تشغيل الماكينات وهى مرحلة متقدمة يتعلمها العامل بعد محو أميته ، كذلك فتطور الماكينات باستمرار يستدعى تغيير الكتاب كل فترة ، فضلا عـــن أن لكل خط إنتاج كتابا خاصا به ، ولذلك لم تستمر هذه الطريقة ٠ وكحافز للدراســـة فهم يعطون العامل ٢٥ قرشا للحصة الواحـــدة ، ويقـــوم بـــالتدريس مهندســـون وموظفون يقومون بالعمل بصورة تطوعية فى المقام الأول وإن كانوا يعطونهـــم مكافآت رمزية ٠

وعرضت المحررة كذلك لتجربة الأمن المركزى فـــى محـــو الأميـــة ، فقـــد استطاعوا فى الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٥ محو أمية ١٦ الف مجند ومن ١٩٨٦ - ١٩٨٨ تم محو ٢٠ الف مجند ، وفى عام ٨٩ فقط انتظم أكثر من عشـــرة آلاف جندى يتم امتحانهم فى نهاية ديسمبر ٠ والقوات المجندة تعتبر العصب الرئيسى للأمن المركزى ، كما أكد ذلك اللواء " عبد الرحيم النحاس " مســـاعد أول وزيـــر الداخلية لرئاسة قوات الأمن المركزى ، ومجند الأمن المركزى عـــادة لا يعـــرف القراءة والكتابة ٠ وقد أيقن المسئولون بالأمن المركزى أن الاهتمام بتنمية الفرد صحيا وعقليا يعود عليهم بالنفع أولا حيث تســـتطيع الإدارة بعـــد محـــو أميتـــه استخدامه فى كافة الأعمال الكتابية والمرورية والتليفونـــات وغيرهـــا لتحقيـــق الاكتفاء الذاتى داخل الإدارة ، بالإضافة إلى أنه يحقق هدفا قوميا ٠

وقال اللواء النحاس أن المشكلة التى قابلتهم هى كيفية إقناع المجند نفســـه بأهمية التعليم له شخصيا ، وكيف سيتحول إلى شخص فعال ذى قيمة فى المجتمع ٠ وقد أدى اشتراط محو الأمية باستخراج رخصة قيادة سيارة دورا مهمـــا فـــى الإقبال على برامج محو الأمية لأن قيادة السيارات تمثل مصدر كسب رزق لهـــم وخاصة بعد انتهاء فترة التجنيد ٠ لكن بعد انتهاء هذه الفترة وعودة المجند إلى

أهله فقد يرتد مرة أخرى للأمية ، حيث لا يملكون وسيلة لمتابعتهم ،إذ كثيرا ما يرتدون بالفعل للأمية.

وفى أخبار اليوم ، العدد الصادر فى ١٩٩٠/١/٢٣، كتب " عبد السلام داود " مقالا بعنوان (هل سمعتم شيئا عن محو الأمية ؟) والعنوان كما يلمس القارىء يحمل قدرا كبيرا من السخرية ، إشارة إلى أن القضية على الرغم من خطورتها وأهميتها فهى ما زالت تضغط على صدر البلاد ، فكأن استمرارها سنوات طويلة دليل على أن القوم لم يسمعوا بها !!

ويبدأ داود مقاله بالإشارة إلى أن الممثل الراحل " محمد رضا " كان يمثل دور الأمى المصرى الصميم الذى يحاول التظاهر بالمعرفة تمثيلا ، وأن كثيرين انتقدوا طريقته فى العبث باللغة العربية بنطقها محرفة بخفة منقطعة النظير ، ويرى كاتبنا أن محمد رضا كان بطريقته هذه يسخر من الأمى ، لكننا نتساءل : ألا تكون خفة دم الممثل وهو يعبث باللغة طريقا إلى إشاعة أساليبه فى النطق وتثبيتها وخاصة بالنسبة للبسطاء ، الذين يغلب ألا يدركوا أن الحقيقة المفروض أن يفهموها هى أن حالة الأمية مدعاة للسخرية ؟!

ويروى الكاتب أنه قد أتيح له فى الستينات أن يزور تونس وأن يعايش إحدى تجارب محو الأمية الجادة هناك ، وكانت المنطقة التى زارها منطقة يعيش أهلها عيشة بدائية فى الغابات قرب البحر . ووضعت الخطة بحيث يقتصر محو الأمية فى البداية على السيدات ، والمتزوجات بالذات ، وتختار ٣٠ سيدة يقمن إقامة دائمة فى معسكر أعد خصيصا لهذا الغرض ، وتبدأ دراسة فك الخط - جنبا إلى جنب مع دراسة الحساب والسلوك - ، فالسيدة المشتركة فى المعسكر تتعلم أولا كيف تنام على فراش نظيف تعده وتنظفه وتنظمه بنفسها ، والارتفاع بمستوى معيشة أسرتها أيضا . ثم هى تتعلم كيف تطهو طعامها وكيف تأكل وكيف ترتدى ثيابا بسيطة أنيقة ، وتسمع الراديو وتشاهد التليفزيون مع شرح

لما تسمعه وتراه إذا تطلب الأمر ٠ وهى فى نفس الوقت تدرس معلومات عامة تساعدها على تفتح عقلها على العالم ٠

وكانت الأسئلة التى وجهت أمام الكاتب لسيدات أمضين فى المعسكر شهرين فقط من قبيل : ما هو عدد الدول العربية المشتركة فى الجامعة العربية ؟ وكانت الإجابة صحيحة ، ولا ندرى لم اندهش المحرر لذلك ما دام هذا كان مما علم لهن ؟ ! ثم أسئلة أخرى من قبيل : أين تقع تونس بين دول المغرب العربى ؟ ومن هو رئيس الجمهورية ؟ وما اسم الحزب الحاكم ؟ ٠٠ الخ ٠ وقامت معظم السيدات بعد انتهاء فترة المعسكر بمحو أمية أبنائهن وأزواجهن أيضا ، ولعل هذا يفسر لم بدءوا بمحو أمية السيدات المتزوجات ؟ إذ أن هذا ينبنى على افتراض بأن المرأة المتزوجة لها تأثير أكبر على باقى الأسرة من حيث هذا الجانب ، فإذا كانت هى قد تعلمت فكيف يظلوا على حال الأمية التى هم عليها ؟٠

ويقدم الكاتب بعض الاقتراحات التى يرى أنها يمكن أن تسرع فى القضاء على الأمية ، فهؤلاء الألاف من خريجى الجامعات ، يمكن أن نطالب الواحد منهم بمحو أمية عشرين شخصا ، على أن نوفر لهم الفصول والكتب والوسائل اللازمة ، ونعطى من ينجح فى محو أمية هذا العدد شهادة بذلك تتيح له أولوية فى التعيين وتنفيذ رغبته فى اختيار البلد الذى يعين فيه ، ونعطيه مكافأة مالية جيدة عن كل أمى يمحو أميته ٠

ومع عمق المأساة فى هذه القضية حقا التى أشرنا إليها بتعبير " الاحتلال المسكوت عنه " كان هناك شعور خفى بأننا قد نكون قد بالغنا فى ذلك بالنسبة للقارىء ، لكن الكاتب الصحفى الكبير يوقظنا ويؤكد لنا أننا لم نبالغ أبدا ، فهو يعتذر للقارىء أن يتحدث عن مشكلة وصفها ساخرا متأسفا بأنها " مشكلة ليست واردة على أذهاننا على الإطلاق" !! وحتى لا يعم ذلك ، الكاتب ، استطرد قائلا " مع أنها – لو أمعنا النظر قليلا – هى مشكلة المشاكل وبيت القصيد ! "

إننا بهذا يمكن أن نضيف معيارا للتفرقة بين الأمم المتخلفة والأمم المتقدمة ، ألا وهو ترتيب الأولويات فى القضايا التى تحظى بالاهتمام والتكاتف ، وتصنيف المشكلات الضاغطة على صدر الأمة ، ومقدارالعمل المضنى الشاق سعيا نحو القضاء عليها ، والذى لابد أن يعكسه الاختفاء التدريجى ، ولكن السريع ، لها ،ترى ، كيف نقيم الوضع عندنا بالنسبة لقضية الأمية ؟ الحقيقة التى يجب أن نواجه أنفسنا بها أنها ما زالت تحتل ترتيبا متأخرا فى سلم الأولويات ، وما زالت لا توضع ضمن المشكلات الملحة التى تحتاج إلى مواجهة شاملة وضخمة وجادة ، والدليل ؟ عد أيها القارىء إلى الأرقام ، فإذا كان الشاعر قد قال أن السيف أصدق أنباء من الكتب ، ، وإذا صح التشبيه ، فالأرقام كثيرا ما تكون أصدق أنباء من الشعارات والتصريحات والخطب !! أليس كذلك ؟!

للمؤلف

١ – الفلسفة ، للصف الثالث الثانوى , وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢ – المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٣ – دراسات فى التربية والفلسفة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٤ – تدريس المواد الفلسفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٥ – قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٦ – الأزهر على مسرح السياسة المصرية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٤ .(صدر فى طبعة أخرى ، مع حذف الفصل الأول ، وزيادة فصل فى آخره ، فى سلسلة كتاب الهلال ، دار الهلال ١٩٨٦ بعنوان " دور الأزهر فى السياسة المصرية ".

٧ – التربية اليهودية الصهيونية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٨ – أصول التربية الإسلامية ، دار نشر الثقافة ، ١٩٧٦ .ثم أعيد طبعه ، مع بعض التغييرات ، فى دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٩ – التصور النبوى للشخصية السوية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٠ – أوضاع المربين العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

١١ – التعليم الثانوى ، الواقع والمستقبل ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

١٢ – نشأة التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

١٣ – دراسات عن التعليم فى المملكة العربية السعودية (تحرير) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٤ – دراسات فى اجتماعيات التربية (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٥ – دراسات فى فلسفة التربية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ .

١٦ – المدخل إلى العلوم التربوية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ .

١٧ – دراسات فى التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٨ – ديموقراطية التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ (صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٤ فى دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة).

١٩ – تجربة ثورة ٢٣ يوليو فى التعليم (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٠ – تطور إعداد معلم المرحلة الأولى (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢١ – الأصول السياسية للتربية (بالاشتراك) ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٣

٢٢ – النبات والفلاحة والرى عند العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣

٢٣ – محنة التعليم فى مصر ، حزب التجمع ، كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٦

٢٤ – تاريخ التربية والتعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢٥ – معاهد التربية الإسلامية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ (وكانت الطبعة الأولى قد صدرت عن در الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة عام ١٩٧٨).

٢٦ – إنهم يخربون التعليم ، حزب التجمع ، كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٦

٢٧ – الفكر التربوى العربى الحديث ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٧ .

٢٨ – بحوث فى التربية الإسلامية ، مركز تنمية الموارد البشرية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٩ – تاريخ الفكر التبوى فى مصر الحديثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
٣٠ – الأمن التربوى العربى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
٣١ – هموم التعليم المصرى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
٣٢ – هوامش فى السياسة المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
٣٣ – اتجاهات الفكر التربوى الإسلامى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩١
٣٤ – تعميم التعليم الابتدائى فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١ .
٣٥ – محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الوطن العربى ، عمان ، ١٩٩١ .
٣٦ – الأصول الإسلامية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
٣٧ – دراسات فلسفية (بالاشتراك) ، للصف الثالث الثانوى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
٣٨ – مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين – التقرير النهائى ، (بالاشتراك) ، منتدى الفكر العربى ، عمان ، ١٩٩٢ .
٣٩ – نظرات فى الفكر التربوى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
٤٠ – رؤية إسلامية لقضايا تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٤١ – التربية والحضارة فى بلاد الشرق القديم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٤
٤٢ – مقدمة فى التأريخ للتربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥ .أعيد طبعه عام١٩٩٩حيث أضيف له الكثير.
٤٣ – التربية فى الحضارة اليونانية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
٤٤ – سقوط تربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
٤٥ – فلسفات تربوية معاصرة ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والآداب ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، يونية ١٩٩٥ .
٤٦ – التربية علم له أصول ، دار أخبار اليوم ، سلسلة كتاب اليوم الطبى ، القاهرة ،١٩٩٥ .

٤٧ – التعليم فى مصر ، دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٥ .

٤٨ – التربية فى الحضارة المصرية القديمة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٤٩ – سياسة التعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٥٠ – التربية العربية فى العصر الجاهلى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
(الطبعة الأولى كانت بعنوان " تمهيد لتاريخ التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩)

٥١ –التعليم والخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٥٢ – التربية عند بنى إسرائيل ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٥٣ – التربية التحليلية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٥٤ – الأصول السياسية للتربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٥٥ – البناء القيمى فى المجتمع الكويتى (بالاشتراك) ، الديوان الأميرى ، مكتب الإنماء الاجتماعى ، الكويت ، ١٩٩٧ .

٥٦– استراتيجية تعليم الكبار فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٨ .

٥٧ – التربية (بالاشتراك) ، لمعلمى التعليم الفنى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٥٨ – التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٥٩ – عرب فى قاع الزمن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨ .